



إلى أي مدى يصمد الاقتصاد الإسرائيلي؟

فاتورة الحرب مقابل الثمن



تقارير وتحليلات

وحدة الدراسات الاقتصادية

إلى أي مدى يصمد الاقتصاد الإسرائيلي؟ فاتورة الحرب مقابل الثمن



POLICY CENTER

FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

مركز سياسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المستخلص

تظهر الحرب في غزة كعامل بنيوي يعيد تشكيل الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا إلى اقتصاد حرب مثقل بفاتورة دفاعية بلغت 107 مليارات شيكل عام 2025، يذهب معظمها لمشتريات السلاح والتعويضات والإمدادات اللوجستية. هذه الكلفة رفعت العجز المتوقع إلى أكثر من 6% من الناتج المحلي، مع دين مرشح لتجاوز 70% بحلول 2026، فيما تراجع النمو وتضررت قطاعات أساسية مثل السياحة والبناء والزراعة والتكنولوجيا. وعلى الرغم من الدعم الأمريكي الذي يخفف الضغط المالي عبر المساعدات والقروض، إلا أنه يرسخ اعتماد إسرائيل المتزايد على الخارج ويقيّد استقلالية سياساتها. داخليًا، انعكس الإنفاق الدفاعي على الشرعية الحكومية عبر تضخم الأسعار وتراجع الخدمات واحتقان سوق العمل بفعل التجنيد، ما يفتح الباب لتحولات انتخابية وإعادة تشكيل للخريطة الحزبية. الخلاصة أن إسرائيل لا تواجه انهياراً فورياً، لكنها تنزلق إلى مسار استنزاف طويل الأمد يجعل قدرتها على الاستمرار رهينة بمدة الحرب ومستوى الدعم الخارجي وفاعلية إدارتها للأزمة.

مقدمة

منذ اندلاع الحرب في غزة أواخر عام 2023، دخل الاقتصاد الإسرائيلي في طور جديد من الضغوط المتراكمة، حيث تداخلت التحديات الأمنية والعسكرية مع مسارات التباطؤ الاقتصادي المحلي والدولي. وإذا كان الاقتصاد الإسرائيلي قد اشتهر تاريخياً بمرونته في امتصاص الصدمات بفضل اعتماده على قطاعات تكنولوجية متطورة وبنية مالية قوية ودعم خارجي استثنائي من الولايات المتحدة، فإن طول أمد الحرب وتوسعها أفقياً (مع جبهات كإيران ولبنان) ورأسياً (مع استدعاء متكرر للاحتياط وغياب العمالة الفلسطينية والاضطرابات الداخلية) جعلت المسألة أكثر تعقيداً. فالمعادلة لم تعد تتعلق فقط بكلفة الحرب المباشرة على الموازنة أو النمو، بل باتت تشمل تأثيرات هيكلية على البنية الإنتاجية، وتأكلاً تدريجياً في ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، فضلاً عن تنامي الاحتقان الاجتماعي الداخلي الذي يضغط بدوره على قدرة الحكومة على المناورة.

تشير البيانات الأولية الصادرة عن بنك إسرائيل ووزارة المالية إلى أن التوقعات الاقتصادية تم تعديلها نحو الأسوأ، إذ خُفض معدل النمو المتوقع لعام 2025 إلى ما بين 3.1% و3.3% بدلاً من تقديرات سابقة قاربت 3.5%. ورغم أن هذه الأرقام قد تبدو، للوهلة الأولى، مقبولة قياساً بحالات الحروب الشاملة، فإنها تعكس في الحقيقة قدرة الجهاز المالي على تأجيل الانهيار عبر الاقتراض وتوسيع قاعدة الدين العام، أكثر مما تعكس ديناميكية نمو حقيقية. ففاتورة الحرب، التي تراوحت تقديراتها بين 60 و120 مليار دولار حتى منتصف 2025، لا تشمل فقط النفقات الدفاعية المباشرة وإنما أيضاً خسائر القطاعات الحيوية مثل السياحة والبناء والزراعة، وتراجع الإيرادات الضريبية بسبب إغلاق عشرات الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا إلى جانب تراجع ملحوظ في حركة المسافرين بنسبة تراوحت بين 34% و43% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعبر عن انهيار قطاع السياحة كرافد أساسي للعملة الصعبة.

الأهم أن هذه الحرب جاءت في وقت يواجه فيه الاقتصاد الإسرائيلي تحولات جيوسياسية ودبلوماسية غير مواتية، حيث تتزايد الضغوط الأوروبية والدولية على صفقات السلاح والتعاون الصناعي، في وقت بدأت بعض صنایق الثروة السيادية الغربية التخارج من استثماراتها في الشركات الإسرائيلية، ما يندرج بارتفاع كلفة الاقتراض واهتزاز بيئة الثقة الاستثمارية على المدى المتوسط. وعلى المستوى الداخلي، تتزامن هذه الضغوط مع تصاعد الحراك الشعبي المتمثل في مظاهرات حاشدة وتهديدات بالإضراب العام، بما يحول فاتورة الحرب إلى عامل يهدد ليس فقط المالية العامة وإنما الشرعية السياسية للحكومة ذاتها.

وبالتالي، فإن السؤال المركزي لم يعد يقتصر على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على "الصمود" بالمعنى الضيق، بل على المدى الذي يمكن فيه لهذا الاقتصاد أن يمتص الفاتورة الباهظة للحرب دون أن تتحول الكلفة إلى أزمة هيكلية تُضعف ركائز قوته الأساسية: التكنولوجيا، التمويل، والاستقرار الاجتماعي.

أولاً- الآثار الكلية على النمو والدين والعجز



دخل الاقتصاد الإسرائيلي منذ أواخر عام ٢٠٢٣ في طقة مركبة من الضغوط الكلية التي تجلت بشكل أساسي في ثلاثة مؤشرات رئيسية: معدلات النمو، الدين العام، والعجز المالي. ويلاحظ أن هذه المؤشرات لم تتدهور بشكل فجائي وإنما عبر مسار تدريجي متسارع، بفعل تداخل الحرب الممتدة في غزة مع مواجهات عسكرية إقليمية أوسع، كان أبرزها مع إيران في يونيو ٢٠٢٥.

1. النمو الاقتصادي :

تراجع معدل النمو الفعلي في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ إلى ما دون التوقعات، حيث أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الإسرائيلي انكماشاً سنوياً قدره ٣,٥% في الربع الثاني، بعد إغلاق واسع للشركات خلال المواجهة مع إيران التي استمرت ١٢ يوماً. هذه النتيجة تمثل انعكاساً مباشراً لحالة الشلل التي أصابت القطاعات غير العسكرية، خصوصاً البناء والزراعة والسياحة، في وقت واصل فيه بنك إسرائيل خفض توقعاته للنمو إلى ٣,٣%، بينما رجحت وزارة المالية ألا يتجاوز النمو ٣,١% خلال العام بأكمله. هذا التراجع يكتسب طورته من كونه يتجاوز مجرد "ركود مؤقت" ليعكس اختلالاً هيكلياً، إذ أن محرك الاقتصاد التقليدي - قطاع التكنولوجيا الفائقة - نفسه بدأ يتأثر بتخارج الاستثمارات ونقل الشركات الناشئة جزءاً من أنشطتها للخارج، وهو ما يهدد قاعدة النمو المستقبلية.

2. الدين العام :

ارتفع الدين العام بشكل حاد نتيجة تمويل الحرب عبر الاقتراض المكثف، حيث اضطرت الحكومة إلى استئانة ما يقارب ١٩٠ مليار شيكل (نحو ٥٠ مليار دولار) خلال العامين الماضيين لتمويل الجيش وسد فجوة العجز. ووفق تقديرات وكالة «موديز»، ارتفع مؤشر الدين إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من ٧٠٪ المتوقعة سابقاً، في حين يشير مسار العجز المالي إلى ٨,١٪ من الناتج المحلي، وهو أعلى مستوى تشهده إسرائيل منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من محاولات الحكومة التحكم بالعجز عبر رفع الضرائب وإقرار ما يُعرف بـ«فاتورة الحرب» بقيمة ١١ مليار دولار (شملت زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٨٪ وفرض رسوم جمركية إضافية واقتطاعات من موازنات الوزارات)، إلا أن تلك الإجراءات لم تؤدِ إلا إلى تقليص القوة الشرائية للمستهلكين وزيادة الضغوط التضخمية، ما أضعف الطلب الداخلي وأثقل كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. الإنفاق العسكري والمالي :

خصصت الحكومة ١٠٧ مليارات شيكل (ما يعادل نحو ٢٩ مليار دولار) لموازنة الدفاع لعام ٢٠٢٥، بزيادة تبلغ ٦٥٪ عن مستويات ما قبل الحرب، وأقرت خطة لزيادة الإنفاق الدفاعي بنحو ٢٠ مليار شيكل سنوياً على مدى العقد المقبل. هذا التوجه يعكس إدماج «الاقتصاد العسكري» بشكل كامل في البنية المالية للدولة، على حساب القطاعات المدنية، ويؤشر إلى أن فاتورة الحرب لن تبقى مؤقتة بل ستتحول إلى عبء هيكلي طويل المدى.

هذا التداخل بين تراجع النمو وارتفاع الدين والعجز يضع الاقتصاد الإسرائيلي أمام معضلة مزدوجة: فمن جهة، يعوّل على الدعم الأمريكي والدولي للحفاظ على استقراره النقدي والمالي، ومن جهة أخرى، يجد نفسه مضطراً إلى اتخاذ إجراءات تقشفية تزيد الاحتقان الاجتماعي الداخلي. وتبدو خطورة هذه المعضلة في كونها ليست مجرد أزمة مالية ظرفية، وإنما مساراً قد يؤدي إلى تآكل تدريجي في المزايا التنافسية التي جعلت من إسرائيل «اقتصاداً ناشئاً متطوراً» في الشرق الأوسط.

ثانياً- العملة والسياسة النقدية الإسرائيلية



1. الشيكل في مواجهة الصدمة: تراجع العملة كخط دفاع أول

يمثل استقرار العملة الوطنية في إسرائيل - الشيكل - خط الدفاع الأول أمام الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب، خصوصًا في ظل طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات المالية الخارجية، سواء في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، أو دعم عسكري واقتصادي أمريكي، أو صادرات قطاع التكنولوجيا. منذ اندلاع الحرب الأخيرة في غزة، شهد الشيكل تراجعًا ملحوظًا أمام الدولار، متجاوزًا مستوى ٣,٩٥-٤,٠٥ شيكل للدولار الواحد في بعض الفترات الحرجة (مقارنة بمستويات استقرار كانت تدور حول ٣,٤-٣,٥ قبل الحرب). هذا الانخفاض يعكس تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتزايد خروج رؤوس الأموال، فضلًا عن ارتفاع تكلفة التأمين على السندات الإسرائيلية (CDS) بما يعكس توقعات سلبية للأسواق العالمية تجاه الاقتصاد الإسرائيلي.

2. تدخل البنك المركزي: استنزاف الاحتياطيات كقضية أمن قومي

ردًا على ذلك، لجأ بنك إسرائيل المركزي إلى حزمة تدخلات واسعة النطاق؛ أبرزها الإعلان في أكتوبر الماضي عن برنامج استثنائي لبيع ما يصل إلى ٣٠ مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي بهدف كبح تراجع الشيكل واحتواء موجات الذعر في الأسواق. كما ضخ نحو ١٥ مليار دولار إضافية عبر عمليات المبادلة (swap) لتعزيز السيولة الدولارية وتخفيف الضغط عن البنوك المحلية. هذه الخطوة غير المسبوقة في حجمها تعكس إدراك السلطات النقدية أن استقرار العملة لم يعد مجرد مسألة فنية، بل قضية أمن قومي ترتبط بقدرة الدولة على تمويل الحرب، وضمان استمرار ثقة المستثمرين والدائنين.

3. معضلة التضخم والركود: ضغوط الحرب على الأسعار والنمو

من زاوية التضخم، أدت الحرب إلى موجة جديدة من الضغوط السعيرية. إذ ارتفعت تكاليف المعيشة نتيجة تعطل سلاسل التوريد الداخلية، ونقص العمالة (خاصة من العمالة الفلسطينية التي تشكل عنصرًا رئيسيًا في قطاعات البناء والزراعة والخدمات)، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل نتيجة التوترات الإقليمية. بلغ معدل التضخم السنوي نحو ٣,٣-٣,٥٪ حتى منتصف ٢٠٢٥، وهو أعلى قليلًا من النطاق المستهدف (١-٣٪)، لكن البنك المركزي اختار الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيًا (حوالي ٤,٥-٤,٧٥٪) في محاولة لاحتواء الضغوط، رغم المخاطر الواضحة على النمو. هذه المعضلة تعكس ما يمكن وصفه بـ«معادلة التضخم مقابل الركود»: فإذا شدد البنك المركزي أكثر، قد يخنق النشاط الاقتصادي المتباطئ أصلًا بفعل الحرب؛ وإذا تراخى، قد يفقد السيطرة على استقرار الأسعار والعملية معًا.

4. تراجع جاذبية الأصول وهروب الاستثمارات الأجنبية

إضافة إلى ذلك، أدت حالة عدم اليقين السياسي والعسكري إلى انخفاض جاذبية الأصول المقومة بالشيكل، ما جعل البنوك الإسرائيلية تواجه صعوبة أكبر في الحفاظ على تدفقات التمويل الخارجي. على سبيل المثال، أظهرت بيانات منتصف ٢٠٢٥ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعت بأكثر من ٢٥٪ مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت تكلفة اقتراض الشركات الإسرائيلية في الأسواق الدولية بأكثر من ٢٠٠ نقطة أساس. هذه المؤشرات تؤكد أن الضغط على الشيكل لا ينبع فقط من الحرب المباشرة، بل من تصور الأسواق العالمية لزيادة المخاطر السيادية والمالية.

إجمالًا، إن السياسة النقدية الإسرائيلية تحولت إلى أداة دفاعية بامتياز: بنك إسرائيل يستهلك احتياطياته من النقد الأجنبي بوتيرة غير مستدامة نسبيًا، ويوازن بين تثبيت العملة وكبح التضخم من جهة، وبين منع انهيار النمو من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية توفر «شبكة أمان» مؤقتة لكنها تطرح سؤالًا جوهريًا حول المدى الزمني لقدرة إسرائيل على الاستمرار في هذا النهج، خاصة إذا طال أمد الحرب أو اتسعت جغرافيًا لتشمل جهات أخرى (لبنان، اليمن، وربما إيران)، بما يضاعف الضغوط على العملة والتضخم في آن واحد.



1. قطاع البناء والعقارات: نقطة ضغط هيكلية وسرعة فقدان السعة الإنتاجية

يمثل قطاع البناء في الاقتصاد الإسرائيلي بنية إنتاجية حسّاسة: من ناحية يساهم بحوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية ثانية يشكل رافداً واسعاً لقطاعات فرعية (مواد بناء، تشغيل، خدمات مالية وتأمين). مع اندلاع القتال المستمر واستدعاء عشرات الآلاف من جنود الاحتياط، وحظر دخول نحو 100 ألف عامل فلسطيني، تراجع إنتاج البناء بنحو ثلث تقريباً خلال أول شهرين من الحرب — وهو اضطراب لا يقتصر على توقف المشاريع فحسب، بل يمتد إلى شح في السيولة لدى المطورين، اضطرابات في سلاسل التوريد (مواد خام وسيولة بنكية)، وارتفاع تكاليف التمويل ضمن بيئة عجز متصاعدة.

أثر هذا التراجع يتجسد بثلاث قنوات رئيسية: أولاً، خسارة مباشرة في قيم الإنتاج والاستثمارات الرأسمالية ما يساهم في رفع الفجوة في الناتج؛ ثانياً، تدهور في سوق العمل؛ إذ يُترك ملايين العمال بلا عمل أو بتقليل ساعات العمل، مما يخفض الدخل المتاح ويضعف الطلب المحلي؛ ثالثاً، تشكل موجة تباطؤ في مشاريع الإسكان والبنى التحتية يزيد من مخاطر هبوط أسعار الأصول العقارية لاحقاً، مع احتمال تشكل أرصدة سيئة في ميزانيات المصارف والجهات الممولة للمشروعات.

من ناحية السياسات، يعتمد انتعاش هذا القطاع على ثلاثة عناصر مترابطة: (أ) إعادة تدفق اليد العاملة (حلاً مؤقتاً لاستجلاب يد عاملة بديلة أو ترتيبات عمالية موسعة)، (ب) حزم سيولة مستهدفة للمطورين الصغار والمتوسطين لتجنب إفلاسات متسلسلة، (ج) ضمانات ائتمانية موجهة لتشجيع إعادة إطلاق المشاريع الحيوية. غياب هذه السياسات يهدد بأن يصبح تراجع البناء مولداً للأزمة ائتمانية ثانوية، وهو ما قد يفاقم ديناميكية العجز والدين العام.

2. الزراعة: انعكاسات غذائية محلية وسلاسل قيمة مختزقة

الزراعة الإسرائيلية، رغم أنها لا تشكل الحصة الأكبر من الناتج، إلا أنها حيوية للتوظيف المحلي، للأمن الغذائي الإقليمي، ولشبكات التصدير الخاصة ببعض المحاصيل. تسجيل انخفاض إنتاجية يصل إلى حوالي 20% في بعض المحاصيل مرتبط بنقص العمالة وقيود النقل والتمون، يؤثر مباشرة على الإيرادات الزراعية ويزيد من كلفة الاستبدال (استقدام عملة خارجية أو استيراد بدائل غذائية).

هذا الانكماش له تأثير مضاعف: انخفاض الدخل في المناطق الريفية يفاقم الضغوط السياسية المحلية ويزيد من الاعتماد على التعويضات الحكومية، كما يعرقل سلاسل التوريد للصناعات التحويلية المرتبطة بالزراعة. إذا تواصلت القيود لعدة مواسم، فستظهر أفات هيكلية: انخفاض الاستثمار في الري والتقنيات، تهرب المستثمرين من المشاريع الزراعية طويلة الأمد، وتراجع القدرة التنافسية للتصدير الزراعي. السياسات المؤقتة (تعويضات، استقدام عمالة بديلة، استثناءات مرنة للحركة) تقلل الكلفة الآنية لكنها لا تعالج فقدان الاستثمار طويل الأجل إلا بخطة تحفيزية متوسطة الأجل.

3. السياحة والضيافة: انهيار إيرادات العملات الأجنبية

السياحة من القطاعات الأكثر تضرراً، حيث انهارت حركة الزوار بدرجات حادة — إلغاء رحلات جماعية، إقفال فنادق، وتراجع الحجوزات الموسمية — ما أدى إلى انخفاض إيرادات السياحة بأكثر من 70%–75 في ذروة الأزمة. هذا الانهيار ليس مجرد تراجع مؤقت في الإيرادات، بل يمس قدرة الشبكات المحلية (فنادق، مطاعم، خدمات النقل والسياحة الثقافية) على البقاء وتعنيف رأس المال البشري والمهني المتخصص في هذا القطاع.

الأثر الأوسع هو في فقدان عملات صعبة كانت تدخل السوق عبر السياحة، ما زاد الحاجة لاستخدام الاحتياطات لتغطية العجز في الحساب الجاري ودعم العملة. كما أن من شأن الضرر الطويل الأمد لسمعة المقصد السياحي أن يتسبب في تراجع الطلب لسنوات لاحقة، الأمر الذي يتطلب حملات إعادة تسويق دولية واستثمارات في أمن السياح واستقرار الوجهة لتعويض الخسارة. دون حزمة إنقاذ وتقويم استراتيجي لقطاع السياحة، ستتحول الخسائر المؤقتة إلى إعادة هيكلة دائمة تقلص من مساهمة هذا القطاع في التعافي الاقتصادي.

4. قطاع التكنولوجيا الفائقة: مرونة نسبية ومخاطر استراتيجية

القطاع التكنولوجي يُشكّل المحور الحيوي لنمو إسرائيل المستقبلي: يساهم بنحو 20% من الناتج ويشكّل أكثر من نصف الصادرات التكنولوجية ويوظف نسبة معتبرة من اليد العاملة الماهرة. هذه الميزة أعطت للاقتصاد قدرة على امتصاص الصدمة، إذ إن شركات تقنية كبرى وشركات ناشئة تملك سيولة أو وصولاً للأسواق الدولية. في الواقع، جزءٌ من تدفق رؤوس الأموال تحول إلى مشاريع الدفاع والسيبراني مرتبطاً باحتياجات الحرب، ما قابل نقصاً في الاستثمار في قطاعات مدنية محددة.

مع ذلك، ظهرت ظواهر مقلقة: نقل أكثر من 30% من الشركات الناشئة أجزاءً من نشاطها إلى الخارج، تباطؤ في جولات التمويل، وتأثر ترتيبات العمل بسبب استدعاء العاملين للاحتياط. هذه الظواهر، في حال استمرارها، تضعف «منصة الابتكار» الإسرائيلية: تهجر الشركات إلى بيئات أقل عرضة للمخاطر، ويخسر السوق المحلي موارد بشرية ومؤسسية يصعب استعادتها سريعاً.

المفارقة هنا أن القطاع تملك عنصراً دفاعياً: الطلب المتزايد على تقنيات الدفاع السيبراني وطول أمدية خلال الحرب قد يوفر منافذ تعويض جزئية. لكن الاعتماد على قطاعات دفاعية فقط يغيّر من بنية الاقتصاد ويقلل جاذبيته للاستثمارات المدنية طويلة الأجل. للحفاظ على مزايا القطاع، مطلوب برنامج حكومي-خاص لاستقرار الشركات الناشئة، حوافز ضريبية، وخطط استبقاء موظفين ومكاتب بحث وتطوير داخل إسرائيل بدلاً من الخارج.

5. قطاع الطيران والمطارات: اختلال في البنية اللوجستية

انخفاض حركة المسافرين في مطار بن غوريون بنحو 40% في تسعة أشهر (تراجع عدد الطائرات والركاب) هو أكثر من رقم إحصائي؛ إنه انعكاس لتعطّل طريق رئيسي لتدفق الأشخاص والبضائع والسياحة، ويؤثر في عدة محاور: خسارة مدخولات ضرائب ومغادرات عملة صعبة، تقلص نشاط الخدمات اللوجستية المرتبطة بالمطار، وإضعاف شبكة الربط الدولي التي تستفيد منها شركات التكنولوجيا والصادرات.

استعادة حركة الركاب تحتاج ثقة أمنية طويلة الأمد وإشارات ملموسة للاعتماد على قدرة الدولة في حماية المسافرين والبنى التحتية، إضافة إلى حزم تسويقية وعروض تحفيزية لشركات الطيران. دون ذلك، ستواصل الخسارة في هذا القطاع الإسهام في ضمادات العجز الخارجي ورفع كلفة الاستيراد والتصدير بالنسبة للاقتصاد.

6. الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر: صدمة سيولة وتأثير اجتماعي واسع

الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكّل العمود الفقري لسوق العمل المحلي وللقاعدة الضريبية. تقديرات تشير إلى أن ما يصل إلى 60 ألف شركة ربما أغلقت أبوابها خلال فترات الذروة، وهو ما يحمل دالتين مهمتين: أولاً، خسارة فورية في الوظائف وارتفاع معدلات البطالة غير المسجلة في الإحصاءات الكلاسيكية؛ ثانياً، تقلص قاعدة الضرائب وزيادة الضغط على ميزانيات الدولة لتقديم تعويضات أو شبكات أمان اجتماعي.

هيكّل هذه الشركات عادة ما يفتقر لمخزون مالي يكفي لتحمل هبوط مطوّل في الطلب، كما أن تكلفة الاقتراض لهذه الشريحة ارتفعت بسبب تصنيف المخاطر العام وتأثيره على أسعار الفائدة المحلية. برامج الدعم المؤقتة ربما تخفف أثر الانهيار، لكنها لا تعدّ بديلاً عن خطة تعافي تشغيلية تتضمن تسهيلات ائتمانية، دعم سيولة مدفوعات مؤقتة، وحزم تدريب لإعادة توجيه العمالة إلى قطاعات لا تزال لديها طلب.

7. التداخلات القطاعية والآثار التضخيمية

من المهم إبراز أن الضرر ليس قطاعياً منعزلاً: تراجع البناء يقلل الطلب على المواد ويخفض إيرادات الشركات الصغيرة؛ انهيار السياحة يؤثر على النقل والضيافة والتموين؛ نقص اليد العاملة في الزراعة يرفع أسعار بعض المواد الغذائية ويؤثر على التضخم؛ تباطؤ التكنولوجيا ينعكس على عوائد الصادرات ويقلل من احتياطات العملة الصعبة. هذه الشبكة من الترابطات تنتج تأثيراً تضخيمياً: كل صدمة قطاعية تضاعف كلفة الشروع في التعافي، وتزيد من طول المدة اللازمة لاستعادة مستويات ما قبل الحرب.

بمعنى آخر، تظهر القراءة القطاعية أن الاقتصاد الإسرائيلي يمتلك مكونات مقاومة (قطاع تكنولوجيا متطور، سوق سندات محلية عميقة، دعم خارجي)، لكنها ليست كافية لتعويض تدهور القطاعات كثيفة اليد العاملة والتي تخلق مرونة اجتماعية وسياسية (بناء، زراعة، سياحة، وصغار التجار). إن استمرار الصراع، أو تجدد الجبهات الإقليمية، سيحوّل هذه الأضرار المؤقتة إلى كلف هيكلية طويلة الأمد: نزوح جزئي لرؤوس الأموال والمهارات، تقلص القاعدة الضريبية، وارتفاع العجز الذي يوجب تقشفاً يرهق الشرائح الضعيفة اجتماعياً.

رابعاً- تحليل موازنات الإنفاق الدفاعي وتداعياتها المالية :



يُعد الإنفاق الدفاعي في إسرائيل المحور المركزي الذي يحدد ملامح التوازن المالي خلال فترة الحرب، وهو ما يتجلى في ميزانية ٢٠٢٥ التي رصد فيها نحو 107 مليار شيكل (قرابة ٢٩ مليار دولار) مباشرة للأغراض الدفاعية المرتبطة بالحرب في غزة والجبهات الموازية. هذا الرقم يعكس زيادة استثنائية بنسبة تقارب 30-35% عن متوسط الأعوام السابقة، ويظهر أن الأمن لم يعد بنداً ضمن الموازنة فحسب، بل أصبح هو الموازنة ذاتها، مع إعادة توجيه الموارد على حساب قطاعات مدنية أساسية.

1. المشتريات العسكرية والعتاد :

تشكل المشتريات العسكرية — سواء من الولايات المتحدة أو عبر الصناعة العسكرية المحلية — البند الأثقل في فاتورة الدفاع. التقديرات تشير إلى تخصيص ما بين 43-48 مليار شيكل (نحو ١٢-١٣ مليار دولار) لتمويل صفقات أسلحة وذخائر وقطع غيار وصواريخ اعتراضية لمنظومات مثل القبة الحديدية ومقلاع داوود. هذا البند يعتمد بشكل مباشر على الدعم الأمريكي الذي يوفر نحو 14 مليار دولار إضافية كمساعدات عسكرية سنوية، لكنه يظل عبئاً على الخزينة من زاوية التمويل المحلي (الأجور، النقل، الصيانة). خطورة هذا البند أنه متنامٍ بطبيعته: فمع اتساع الجبهات (جنوباً في غزة، شمالاً مع حزب الله، وبحراً مع الحوثيين)، يصبح من الصعب تقليصه دون المساس بقدرة الجيش على الاستمرار في العمليات.

2. التعويضات والدعم الداخلي :

يُقدّر أن ما بين 27-32 مليار شيكل مخصص لتعويض المتضررين من الحرب — سواء في صورة دعم مباشر للأسر المهجرة من محيط غزة والشمال، أو تعويضات لقطاعي الزراعة والصناعة، أو دعم للشركات الصغيرة التي أجبرت على التوقف عن العمل بسبب تجنيد العمالة أو تعطل سلاسل التوريد. هذا البند يكتسب حساسية سياسية واجتماعية بالغة، إذ تسعى الحكومة من خلاله إلى امتصاص الغضب الداخلي ومنع تحوّل التكلفة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية تهدد الاستقرار السياسي. إلا أن هذه التعويضات تُموّل عبر زيادة العجز والاقتراض الداخلي، ما يجعلها عبئاً مؤجلاً على الدين العام.

3. الإمدادات اللوجستية والدعم المستمر:

نحو 22-26 مليار شيكل تُوجّه إلى عمليات الإمداد اللوجستي: وقود، نقل عسكري، تموين، صيانة ميدانية، وبنية تحتية عسكرية مؤقتة في الجنوب والشمال. هذه الكلفة اليومية غالبًا ما تُستهان بها إعلاميًا، لكنها تمثل نزيغًا مستمرًا، إذ يُنفق الجيش الإسرائيلي ما يقدر بـ 400-500 مليون شيكل يوميًا في الجبهات، ما يجعل الحفاظ على استمرارية العمليات تحديًا ماليًا في حد ذاته.

4. التداعيات على المدى المتوسط

هذا التفكيك يعكس أن أكثر من 70% من ميزانية الدفاع موجهة إلى بنود يصعب ضغطها أو ترشيدها، مما يعني أن أي استمرار للحرب سيدفع باتجاه عجز مالي مزمن. وزارة المالية الإسرائيلية أشارت بالفعل إلى أن العجز الكلي لعام 2025 قد يتجاوز 6-6.5% من الناتج المحلي، مقارنة بأقل من 3% قبل الحرب. الدين العام مرشح للارتفاع من حوالي 11% من الناتج إلى ما يقارب 70% بحلول 2026 إذا استمرت مستويات الإنفاق الحالية، خصوصًا في ظل تباطؤ النمو.

إجمالًا، هيكل الموازنة نفسه بات مختلفًا؛ بدلًا من أن تموّل الدولة قطاعات إنتاجية وخدمات عامة (تعليم، صحة، بنية تحتية)، يتم ضخ الجزء الأكبر في الإنفاق العسكري والتعويضات قصيرة المدى. هذا النمط يخلق ما يشبه «اقتصاد الحرب» الذي قد يبقى إسرائيلي معتمدة على الدعم الأمريكي والاقتراض الخارجي بشكل متزايد، مما يقيد استقلالية القرار الاقتصادي، ويجعل أي مفاوضات مستقبلية مع المؤسسات الدولية مشروطة بترتيبات سياسية.

خامسًا- تأثير الاحتجاجات والإضرابات على الناتج والإيرادات :



1. التكلفة الاقتصادية المباشرة للاحتجاجات :

الاحتجاجات المستمرة وتهديد الإضراب العام – بما في ذلك إغلاق شريان أيا لون ومقاطعات لوجستية وتجارية واسعة – لم تعد مجرد ظاهرة احتجاجية رمزية بل أصبحت ناقلاً اقتصادياً ذو تأثير فوري ومباشر على مؤشرات الأداء الكلي. من الناحية التشغيلية، التوقف المتقطع للموانئ، إغلاق محال تجارية ومكاتب، وامتناع مئات الآلاف عن العمل يخلق فقدًا فوريًا للإنتاج يعبر عنه بانخفاض يومي/أسبوعي في الناتج المحلي؛ الدراسات الأولية والتقارير الإقليمية أشارت إلى أن تكاليف المظاهرات المباشرة منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ وحتى أوائل ٢٠٢٥ يمكن أن تُقدر بمليارات الدولار (بحث مستقل قدر نحو ١,٥١ مليار دولار كتكلفة مباشرة للاحتجاجات الدولية الداعمة/المقابلة لإسرائيل حتى مطلع ٢٠٢٥)، بينما التقديرات المحلية لحلقات الإغلاقات الكبرى تشير إلى آثار أوسع بكثير إذا امتد الإضراب العام ليوم واحد أو أكثر.

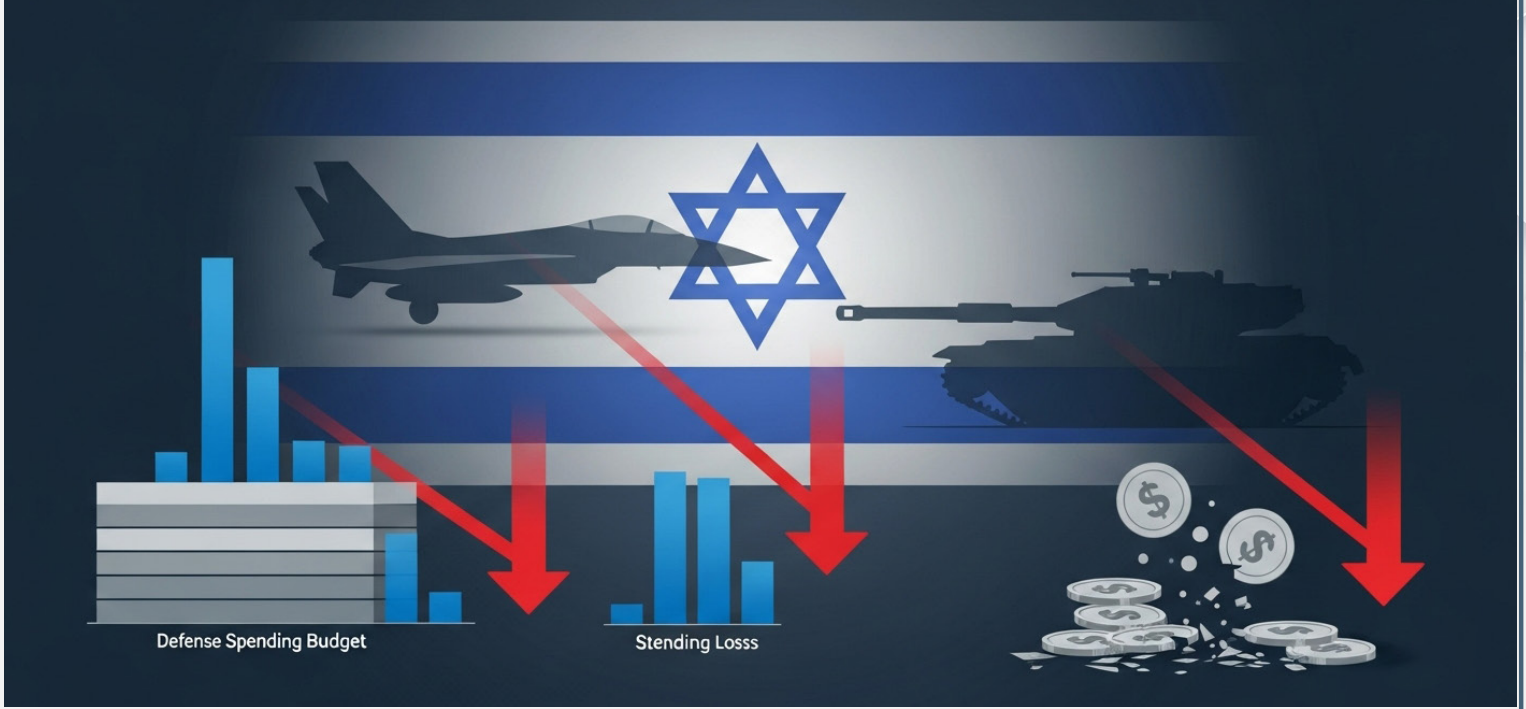
2. قنوات التأثير الاقتصادي الرئيسية :

اقتصاديًا، الآثار تنشأ عبر ثلاث قنوات رئيسية: (1) الصدمة الفورية للإنتاج – توقف الشركات عن العمل يؤدي إلى هبوط الإيرادات الجارية وخسارة ساعات عمل قابلة للقياس، (2) تأثير السلع والخدمات الوسيطة – حيث تتوقف سلاسل التوريد (خاصة للبناء والتصنيع والخدمات اللوجستية)، مما يضعف الأثر إلى مقدرة أكبر من مجرد خسارة يومية، و(3) ثقة المستهلك والمستثمر – التي تتآكل بفعل الشرخ السياسي وتفاقم المخاطر التشغيلية، ما يولد امتدادًا زمنيًا لتراجع الإنتاج والاستثمار بعد رفع الإضراب ذاته. هذا التراكم يُترجم إلى خسائر في الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، ضريبة الشركات، ضريبة القيمة المضافة) – أي أن الإضراب لا يستهلك أموال الدولة فحسب بل يقلص قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق الحالي، بما في ذلك فاتورة الدفاع. تقارير الميزانية أظهرت أن العجز وصل إلى مستويات بين ٦,٩-٨,١٪ من الناتج في فترات الذروة، وفي أي سيناريو إضراب عام واسع يمكن أن يرتفع العجز مؤقتًا عدة نقاط مئوية بسبب فقدان الإيرادات وارتفاع النفقات الطارئة.

3. التأثير السياسي كأداة ضغط :

سياسيًا، التأثير الأعمق هو أن الإضراب يمثل أداة ضغط فعّالة تتجاوز وزنًا اقتصاديًا محضًا: إذ يمكنه إجبار صناع القرار على مراجعة أولويات الإنفاق أو تسريع تسويات سياسية بغرض إعادة التشغيل الاقتصادي. لذلك، حتى إن كان الاقتصاد مؤمنًا مؤقتًا عبر قنوات تمويلية خارجية، فإن الإضراب العام يملك قدرة عملية على «تجميد» النشاط الاقتصادي الداخلي وخلق حالة من الشلل الحكومي – وهو ما يسرع تآكل الشرعية ويزيد من احتمالات تغيير السياسات العسكرية أو التفاوضية. ملخصًا: الاحتجاجات والإضراب ليست بندًا صغيرًا في الجانب الاقتصادي؛ بل عامل تحويل مسار يمكن أن يسرع أو يعمق تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي إذا لم تُدار سياسيًا وبخطة استباقية لاحتواء آثارها على الإنتاج والإيرادات.

سادساً- انعكاسات الإنفاق الدفاعي :



تُظهر قراءة موازنة ٢٠٢٥ وتفكيك بند الإنفاق الدفاعي الذي بلغ و قرابة ١٠٧ مليار شيكل، أن إسرائيل دخلت منذ ٢٠٢٣ في دورة تمويلية عميقة تعتمد على ثلاثة أعمدة: دعم خارجي (أبرزه الأمريكي)، سوق دين محلي ودولي نشط، واحتياطات نقدية وسياسات نقدية تدخلية. هذه البنية ثلاثية الأضلاع أمنت لإسرائيل قدرة على مواصلة العمليات العسكرية لفترة أطول مما قد تتيحه مواردها الضيقة لوحدها، لكنها حضرت معها تحولات جوهرية في علاقة الدولة بالأسواق العالمية وفي حدود قدرة السياسة الاقتصادية على المناورة. فيما يلي قراءة مفصلة ومتراصة لذلك التأثير من زاويتين متكاملتين: (أ) العلاقة مع الولايات المتحدة والاعتماد الاستراتيجي، و(ب) التمويل الخارجي: سلوك أسواق السندات، تكلفة الاقتراض، ومخاطر ثقة المستثمر.

1. العلاقة مع الولايات المتحدة: مظلة تمويلية استراتيجية

على مستوى الصعيد العملي، كانت الولايات المتحدة المورد الأساسي للصيغ العسكرية والتمويل الطارئ منذ أكتوبر ٢٠٢٣: المساعدات السنوية التقليدية (FMF) بقيمة بلغت حوالي ٣,٨ مليار دولار تظل قاعدة ثابتة، إلى جانب برامج مبيعات عسكرية طارئة وصفقات كبيرة قدمت أو نوقشت لتسريع تزويد الذخيرة وأنظمة القتال — ما منح إسرائيل هامش من القدرة التشغيلية دون إرهاب كامل للمالية الحكومية. هذا الدعم الأميركي سمح لتخصيص جزء كبير من الـ ١٠٧ مليار شيكل لعتاد وذخائر، وأتاح للحكومة الإبقاء على استمرار العمليات بينما سوق السندات استقبل جزءًا من اقتراض الخزينة. التقاط السوق الدولي لاحتياجات تمويل إسرائيل (عمليات إصدار دولي ناجحة بمليارات الدولارات في ٢٠٢٤-٢٠٢٥) يعكس ثقة أطراف من المستثمرين بوجود «مظلة» حكومية دولية فعّالة.

لكن هذا الدعم الأميركي لا يلغي داخليتين اقتصاديتين مصيريتين: الأولى، أن المساعدات لا تعوض الخسائر الإنتاجية الميدانية (يد عاملة مفقودة، شركات صغيرة مفلسة، انهيار السياحة)، وبالتالي لا تعيد النشاط الاقتصادي في القطاعات المدنية؛ الثانية، أن أي اعتماد طويل الأمد على التمويل الخارجي يضعف «استقلالية» الخيارات الاقتصادية والسياسية، ويعني أن استمرار دعم واشنطن يصبح متوقفاً على توازنات سياسية داخل الكونغرس وعلاقات التحالف الأميركية – الإسرائيلية. التاريخ السياسي المعاصر يوضح أن الدعم قد يتعرّض لشروط برلمانية أو ضغط دبلوماسي إذا تصاعدت التكلفة الإنسانية أو السياسية بصورة تؤثر على رصيد الدعم داخل الولايات المتحدة. كذلك، لا تجنب الدولة الحاجة إلى سوق تمويل محلي قوي وتدابير داخلية لإدارة الدين، لأن أية تغييرات في السياسة الأميركية (تباطؤ الدعم العاجل، شروط جديدة) ستكشف بسرعة هشاشة التمويل الإسرائيلي إذا لم تكن هناك سياسة مالية محلية متوازنة.

مجمل القول، إن الدعم الأميركي قد «يشترى وقتاً وتمويلًا عسكريًا» لكنه لا يلغي «الثمن الداخلي» للحرب. فالخسائر الإنتاجية والهيكلية (في العمالة، والشركات الصغيرة، والسمعة السياحية) لا يمكن تعويضها بمساعدات عسكرية. الاعتماد على هذه المظلة الخارجية دون استراتيجية وطنية لإعادة تشغيل الاقتصاد وإصلاح المالية العامة يؤجل العبء إلى مرحلة لاحقة تكون فيها الخيارات السياسية أكثر تكلفة وصعوبة.

2. التمويل الخارجي : أسواق السندات وتكلفة الاقتراض

على رغم الأزمة، نجحت وزارة المالية الإسرائيلية في إصدارات دولية كبيرة (مثال: إصدار بقيمة 5 مليارات دولار في ٢٠٢٥ جذبت طلباً كبيراً عند فروق ١٢٠-١٣٥ نقطة أساس فوق الخزانة الأمريكية)، وهو مؤشر على أن أسواق رأس المال العالمية لا تزال تفرّ بنموذج الائتمان الإسرائيلي وبتوافر دعماً سياسياً دولياً. كذلك استطاعت السندات المحلية استيعاب احتياجات الاقتراض، مما أشعل دورة تمويل داخلية مكنت الدولة من تسديد التزامات قصيرة الأجل. هذه المرونة السوقية مدعومة بعمق سوق الدين المحلي وسمعة المؤسسات المالية الإسرائيلية.

لكن هذه المرونة مصحوبة بإشارات تحذيرية: فروق العوائد (spreads) على سندات إسرائيل الدولية ارتفعت مقارنة بفترة ما قبل الحرب، وتكلفة التأمين عبر عقود CDS ارتفعت أيضاً، ما يعني أن الأسواق تُسعر مخاطر إضافية؛ وفي فترات تجدد التوتر (مثل مواجهة إيران يونيو ٢٠٢٥) تشهد الأسواق تقلبات حادة وسريعة – فالشيكل تحرك وصناديق التحوط استجابت بسحب أو تعديل مراكز. كما أن الاحتياطي الأجنبي خُفض جزئياً بواسطة بيع ما يصل إلى ٣٠ مليار دولار في أواخر ٢٠٢٣ لتهدئة الأسواق، وهو إجراء استثنائي يضع سقفاً لقدرة البنك المركزي على التدخل في موجات أخرى مماثلة دون تكاليف أو تقليص احتياطات لاحقاً.

3. مخاطر الثقة على المدى المتوسط :

حركات مثل تخارج صندوق الثروة النرويجي من أسهم عدد من الشركات الإسرائيلية وإجراءات دولية لوقف تراخيص تصدير عسكرية (ألمانيا وما تلاها) تحمل طابعين متلازمين: الرمزية السياسية، والآثار الاقتصادية العملية. في البداية، هذه الإجراءات قد تكون رمزية أو محدودة الحجم ريثما تستمر عمليات إصدارات الدين، لكن إذا تجمعت عمليات تخارج وقيود تصدير وتبنى مستثمرون مؤسسيون كبحاً عن شراء سندات أو أسهم، فإن تأثيرها التحويلي سينعكس في رفع معدلات الفائدة التي تواجهها إسرائيل، وتضييق نافذة الإصدار بأوزان وأمداد أسوأ. وكما تقول وكالات التصنيف فقد أبقّت بعض الجهات التصنيفية على تقييمها لكن بنظرة مستقبلية سلبية، متوقعة وصول الدين إلى ~٧٠٪ من الناتج إذا استمرت الضغوط؛ هذا مؤشر عملي على أن سوق الدين بدأت تقييم إعادة المخاطر بصورة مختلفة.

من ناحية أخرى، بيع احتياطي دولري كبير (برنامج بيع حتى ٣٠ مليار دولار في ٢٠٢٣) وعمليات مبادلة أخرى أعطت البنك المركزي الإسرائيلي قدرة على امتصاص صدمات العملة مؤقتاً، لكنها تستنزف «المخزون الدفاعي» للنقد الأجنبي، مع بقاء الإنفاق الدفاعي مرتفعاً ودين متزايد، سيجد البنك المركزي نفسه أمام خيارين صعبين إما تفريغ مزيد من الاحتياطات ما يضعه في وضع ضعيف أمام صدمات مستقبلية، أو التضييق النقدي ورفع الفائدة ما سيؤثر سلباً على النمو. الأسواق تراقب هذه الموازنة عن كثب؛ وأي تأكل إضافي في الاحتياطات يُحوّل تقييم المخاطر إلى ارتفاع أسعار الإقراض بشكل أسرع.

سابعاً- السياق الاجتماعي السياسي الداخلي :



الإنفاق الدفاعي الاستثنائي الذي رصدته الحكومة الإسرائيلية (≈١.٠٧ مليار شيكل في ٢٠٢٥) لا يُقرأ فقط كمتغير مالي؛ إنه متغير سياسي واجتماعي مباشر يغيّر بنية العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويعيد ترتيب مصالح الفئات الاجتماعية، ويفتح قنوات جديدة للضغط الشعبي — من مظاهرات متواصلة إلى تهديدات إضراب عام — التي لم تعد مجرد صدى رمزي بل باتت مؤثراً على الأداء الاقتصادي والقرار السياسي. التحليل الآتي يستند إلى مؤشرات ميدانية واستطلاعات رأي وأرقام تعبئة الاحتياط (التي دخلت سوق العمل وحالة التعبئة القسرية)، وينطلق من قاعدة أن الإنفاق الكبير على الدفاع ليس منفصلاً عن شرعية الحكم ولا عن مسارات سوق العمل ولا عن أنماط التصويت والاحتجاج.

١. الشرعية الحكومية: تعزز لحظي وتآكل بنيوي

الإنفاق الدفاعي الكبير أعطى الحكومة قدرة فورية على استمرار العمليات العسكرية وامتصاص صدمات الدعم اللوجستي؛ لكنه في الوقت نفسه أثار سؤالاً مركزياً لدى الجمهور: إلى متى يُغطي الإنفاق الأمني على حساب الخدمات الاجتماعية والوظائف والقدرة الشرائية؟ نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة تظهر شرخاً واضحاً في ثقة الجمهور بالمؤسسات الحاكمة: مسحاً وطنياً دل على أن أكثر من ٦٠٪ من السكان يرون أن الحكومة فقدت ثقة الجمهور، وأن هناك رغبة متزايدة في صفقة تبادل أو هدنة لإنهاء الشلل والضغط الاجتماعي — استجابةً لحوية مطالب العائلات والأسر المتضررة من الحرب. هذه الديناميكية تتحول إلى دوامة مقلقة للحكم: كلما طال النزاع وامتد الإنفاق الدفاعي مع شعور بتهميش مصداقية الأداء المدني (تعليم، صحة، بنى تحتية)، ارتفعت التكاليف السياسية للمواصلة، ما يعيد فرض السؤال عن الجدوى السياسية لإطالة أمد العمليات العسكرية إذا كانت تؤدي إلى فقدان واسع للشرعية الداخلية.

٢. سوق العمل: تعبئة الاحتياط

استدعاء عشرات الآلاف — ومؤخراً موجات أوسع قد تصل إلى ٦٠,٠٠٠ reservists في موجات — خلق صدمة فورية في سوق العمل. احتضان الاحتياطيين لمناصبهم وأدوارهم يقصر ساعات العمل في القطاع الخاص ويولد فجوات تشغيلية في قطاعات حساسة (بناء، زراعة، خدمات لوجستية)، كما أن نسبة عالية من النساء والرجال أدرجت ضمن الاحتياط أيضاً، مما أدى إلى صعوبات تشغيلية أكثر تعقيداً في قطاعات حيث تشكل المرأة نسبة مهمة من اليد العاملة. البيانات المركزية والمؤسسات البحثية تشير إلى أثر ملموس: خسارة إنتاجية يومية متراكمة، ونقل عبء الرعاية والتكاليف إلى الأسر، وارتفاع ضغوط الرواتب في حالات الحاجة لاستبدال الأفراد، الأمر الذي يزيد كلفة التشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذه الصدمة ليست قصيرة الأمد فقط: إذا استمرت الحركات الاحتياطية لفترات متكررة أو متواصلة، فإنها تُحدث تشوّهات هيكلية في سوق العمل، منها هجرة المواهب والمهارات المؤهلة (لا سيما من قطاع التكنولوجيا) إلى أسواق أكثر استقراراً.

٣. الشارع والاحتجاجات: تعليق النشاط الاقتصادي

ما يحدث في الشارع الإسرائيلي لم يعد شكلاً من أشكال النقد فقط؛ إنه أداة ضغط سياسية واقتصادية. الإضرابات الجزئية أو الدعوات ليوم تعطيل (مثل إغلاق شريان أيلون أو إضرابات محلية للبلديات والمصالح التجارية) تُترجم فوراً إلى خسائر تشغيلية وإيرادية. الأرقام الأولية لتكلفة أيام التعطيل تشير إلى مليارات الدولارات عند تراكمها على مدار أسابيع أو شهور؛ والأهم أن الإضراب العام، حتى لو كان قصيراً، يملك أثراً نفسياً وسياسياً أكبر من أثره الاقتصادي المباشر، لأنه يكشف عن انقسام داخل شرائح واسعة من المجتمع، ويضعف الضغط على البرلمان والحكومة لاتخاذ تسويات أو التنازل عن خيارات عسكرية أو اقتصادية. مع الارتفاع في حدة الاحتجاجات وامتدادها، تصبح آليات صنع القرار أكثر هشاشة، ويزداد احتمال حدوث «قرار سياسي مرتجل» لتجنب انهيار النشاط المدني الكامل.

٤. التمثيلات الانتخابية: إعادة تشكيل الخريطة السياسية

الإنفاق الدفاعي والثمن الاجتماعي المرافق يقوّضان مناعة الأحزاب التقليدية؛ الجمهور الذي يشعر بأنه يدفع الكلفة الحقيقية للحرب قد يعيد ترتيب خياراته الانتخابية: تصاعد شعبية حركات الاحتجاج، ظهور قوائم سياسية جديدة تجسد معارضة السياسة الأمنية أو مطلب التغيير الاجتماعي، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل خارطة التحالفات في الانتخابات المقبلة. استطلاعات الرأي تظهر تراجعاً في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم العليا وتآكلاً في الدعم لخطط الحكومة الحالية، ما ينذر بانتقال موضوع الأمن من كونه أولوية حكومية غير قابلة للمراجعة إلى مسألة ذات تكلفة سياسية ملموسة تقوّض القواعد التقليدية للشرعية.

٥- الديناميات الاجتماعية: تفاوت جغرافي وطبقي

الآثار الاجتماعية ليست موزعة بالتساوي: المناطق المجاورة لغزة والشمال والقطاعات الريفية والزراعية والأحياء الحضرية المعتمدة على السياحة هي الأكثر حساسية. في هذه المناطق، التفكك الاقتصادي يتحول بسرعة إلى التفكك الاجتماعي: بطالة مرتفعة، افتقار للخدمات، وتآكل شبكات الأمان الاجتماعي. العائلات التي دفعت أثماناً بشرية (أسرى، شهداء، جرحى) تتحول إلى ضاغطة سياسية واجتماعية بامتياز، مطالبة بتعويضات وطلول فورية تزيد من حجم البند الاجتماعي في ميزانية الدفاع — وهو ما قد يسرّع دورة الإنفاق ويؤدي إلى تفاقم الدين العام. هذه الحلقة تغذي نفسها: مزيد من الإنفاق لتطويق الأزمة يولد مزيداً من العجز، والعجز يولد ضغطاً لضبط الإنفاق عبر إجراءات تقشفية تؤثر مجدداً على الفئات الضعيفة.

الخاتمة

بتتبع وتحليل مسار الحرب في غزة وارتداداتها الاقتصادية نجد أن إسرائيل تخوض مواجهة تتجاوز بعدها العسكري والأمني لتشكل تحولاً بنيويًا في الاقتصاد والمجتمع والسياسة. فالاقتصاد الذي كان يُقدّم عالميًا كنموذج ديناميكي قائم على الابتكار، التكنولوجية، والاندماج بالأسواق العالمية، يجد نفسه اليوم متحولاً إلى اقتصاد حرب، تتحكم به موازنات الدفاع والتعويضات والعجز المتصاعد. ومع أن الدعم الأمريكي المالي والعسكري يخفف حدة الانهيار، إلا أنه يضع إسرائيل في معادلة اعتمادية متزايدة على الخارج، بما يقيد حرية حركتها الاقتصادية والسياسية على المدى المتوسط.

من الناحية الكلية، يترجم ذلك إلى تراجع في النمو وارتفاع في الدين والعجز، ما يفرض تحديات طويلة الأمد على الاستدامة المالية. أما على المستوى القطاعي، فقد أصيبت ركائز حيوية مثل السياحة، البناء، الزراعة، والتكنولوجيا بارتباك يهدد تنافسية الاقتصاد الإسرائيلي عالميًا، ويجعل استعادة النمو رهينة بتوقف العمليات العسكرية واستقرار الأوضاع الأمنية.

اجتماعيًا وسياسيًا، تكشف التبعات الاقتصادية للحرب عن تآكل تدريجي في الشرعية الداخلية، حيث يواجه المواطن الإسرائيلي يوميًا كلفة الحرب من خلال التضخم، البطالة الجزئية، وتراجع الخدمات العامة. هذا المشهد مرشح لإعادة تشكيل الخريطة الحزبية وإعادة فتح ملفات الخلاف حول أولوية الأمن مقابل رفاهية الداخل. وبذلك، لا يعود السؤال المطروح مقتصرًا على قدرة الجيش على حسم المعركة ميدانيًا، بل يتجاوز ذلك إلى سؤال أكبر: إلى أي مدى يمكن أن يستمر المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي في تحمّل ثمن الحرب دون أن ينهار تماسكه الداخلي أو تتصدع ركائز نموه الاستراتيجي؟

بهذا المعنى، فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد لا ينهار دفعة واحدة، لكنه يواجه مسار استنزاف طويل الأمد؛ مسار يتوقف على ثلاثة محددات: طول أمد الحرب، مستوى الدعم الأمريكي والغربي، وقدرة الحكومة على إدارة التوازن الداخلي بين الأمن والاقتصاد. وكلما طالّت المواجهة دون تسوية سياسية، كلما اقتربت إسرائيل من مرحلة تتحول فيها الحرب من رافعة للشرعية والأمن إلى عبء وجودي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الاقتصاد الإسرائيلي تحت ضغط الحرب

مؤشرات 2024-2025

الإحصاءات الإجمالية

الناتج المحلي الإجمالي

العجز المالي

الدين العام

التضخم

انكماش بـ 2.3% في 2024، مع نمو متواضع لا يتجاوز 1% متوقع في 2025

ارتفاع إلى 6.9% من الناتج (2024) مقابل 1.5% فقط قبل الحرب

قفز إلى 69% من الناتج المحلي، مع زيادة حادة في الاقتراض الدولي

بلغ 3.7% أعلى من نطاق هدف بنك إسرائيل (1-3)



التداعيات القطاعية

البناء : تراجع بـ 20% بسبب نقص العمالة الفلسطينية.

الزراعة : خسارة أكثر من 40% من اليد العاملة، وتراجع الصادرات.

السياحة : هبوط بـ 60% في عدد الزوار.

التكنولوجيا : نزوح استثمارات بمليارات الدولارات وتراجع تمويل الشركات الناشئة بـ 30%.

الطيران : ارتفاع تكاليف التشغيل مع غلق مسارات جوية.

المشروعات الصغيرة : الأعلى تأثراً، مع إغلاق آلاف المحال في تل أبيب وحيفا.



الموازنة الدفاعية 2025

إجمالي الإنفاق : 107 مليار شيكل (قرابة 29 مليار دولار)

40% مشتريات عتاد عسكري (طائرات، صواريخ، ذخيرة).

30% تعويضات وخسائر مدنية (شركات، أفراد).

20% لوجستيات وإمدادات ميدانية.

10% رواتب وأجور إضافية .



البعد الخارجي

الولايات المتحدة: مساعدات إضافية بأكثر من 20 مليار دولار خلال 2024-2025.

الأسواق الدولية: إسرائيل تطرح سندات بعوائد مرتفعة (فوق 5%)، ما يضاعف كلفة الدين.

المخاطر: احتمالية خفض التصنيف الائتماني إذا استمرت الحرب وتوسع العجز.



العملة والسياسات النقدية

الشيكل : فقد أكثر من 12% من قيمته أمام الدولار منذ بداية الحرب.

بنك إسرائيل : ضخ سيولة تجاوزت 30 مليار دولار في أسواق الصرف لدعم الشيكل.

الفائدة : الإبقاء على معدلات مرتفعة (4.5-5%) لكبح التضخم، مما ضغط على الاستثمار العقاري والاستهلاك.



البعد الاجتماعي والسياسي

الشرعية الحكومية: تراجع الثقة بالحكومة إلى أقل من 25% وفق استطلاعات داخلية.

سوق العمل: بطالة ارتفعت إلى 7.5% مع فقدان عشرات الآلاف وظائفهم.

الشارع والتصويت: احتجاجات متكررة ضد غلاء المعيشة، وتآكل القاعدة الانتخابية لليمين.

- 1.Ozili, Peterson K. «Impact of the Israel-Hamas War on the Global Economy.» MPRA Paper No. 123297, Munich Personal RePEc Archive, January 18, 2025, at: <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/123297/>
- 2.Arab Center Washington DC. «The Estimated Cost of the Gaza War on the Israeli Economy.» February 4, 2025, at: <https://arabcenterdc.org/resource/the-estimated-cost-of-the-gaza-war-on-the-israeli-economy/>
- 3.Doha Institute. «Assessing the Economic and Social Impacts of Israel's War on Palestine.» August 5, 2024, at: <https://www.dohainstitute.org/en/ResearchAndStudies/Pages/assessing-the-economic-and-social-impacts-of-israels-war-on-palestine.aspx>
- 4.United Nations Development Programme. «Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine.» Policy Brief, October 13, 2024, at: <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/gaza-war-expected-socioeconomic-impacts-palestine-policy-brief-english-1.pdf>
- 5.Fadlon, Tomer, Esteban Klor, and Ofer Shelah. «Implications of Continuing the War on Israel's Economy—Three Scenarios.» INSS, August 19, 2024, at: <https://www.inss.org.il/publication/economy-war/>
- 6.Coface. «Israel: Country File, Economic Risk Analysis.» October 6, 2023, at: <https://www.coface.com/news-economy-and-insights/business-risk-dashboard/country-risk-files/israel>
- 7.Cohen, Dov. «The Effect of Advanced Industry on the Resilience of the Economy: The Case of Israel.» Journal of International Studies 7, no. 2 (2014): 12, at: https://www.jois.eu/files/Vol_7_2_Cohen.pdf
- 8.Atlantic Council. «The Economic and Social Costs of the War in Gaza.» January 7, 2025, at: <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/the-economic-and-social-costs-of-the-war-in-gaza/>
- 9.OECD. «OECD Economic Surveys: Israel 2025.» April 1, 2025, at: https://www.oecd.org/en/publications/oecd-economic-surveys-israel-2025_d6dd02bc-en.html
- 10.Cambridge University Press. «Defense: Service or Burden?» In The Israeli Economy from the Foundation of the State through the 21st Century, 2010, at: <https://www.cambridge.org/core/product/14ED6D804849AB551B053EFB8A418B1D>

10. Cambridge University Press. «Defense: Service or Burden?» In The Israeli Economy from the Foundation of the State through the 21st Century, 2010, at: <https://www.cambridge.org/core/product/14ED6D804849AB551B053EFB8A418B1D>
11. SSRN. «Defense Expenditures and Economic Growth in Israel: The Indirect Link.» August 1, 1996, at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3512057
12. JSTOR. «Defense Expenditures and Economic Growth in Israel: The Indirect Link.» Accessed September 2025, at: <https://www.jstor.org/stable/425320>
13. UNCTAD. «Economic Impact Of The Destruction In Gaza.» Preliminary Assessment, January 30, 2024, at: <https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery>
14. CNN. «Israel's Economy Is Paying a High Price for Its Widening War.» October 4, 2024, at: <https://www.cnn.com/2024/10/04/economy/israel-economy-war-impact>
15. Ram, Rati. «Defense R&D and Economic Growth in Israel: A Research Agenda.» Neaman Institute, February 2024, at: <https://www.neaman.org.il/wp-content/uploads/2024/02/STE4.pdf>
16. Tandfonline. «The Effects of the Gaza War on Israel's Economy: One Year On.» September 30, 2023, at: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13537121.2024.2422157>
17. DW. «Will Financial Pressure Shift Israel's Gaza War Stance?» August 18, 2025, at: <https://www.dw.com/en/will-financial-pressure-on-israel-shift-its-gaza-war-stance-boycott-divestment-sanctions/a-73621207>
18. Econstor. «Guns and Growth: The Economic Consequences of Defense Buildups.» Accessed September 2025, at: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/311212/1/1917343442.pdf>
19. The Century Foundation. «The Economic Foundation for Peace in Israel and Palestine.» August 6, 2025, at: <https://tcf.org/content/report/the-economic-foundation-for-peace-in-israel-and-palestine/>
20. CNBC. «Israel's Stock Market Outperforms Middle East Despite Multi-front Wars.» July 18, 2025, at: <https://www.cnbc.com/2025/07/18/israels-stock-market-outperforms-middle-east-despite-multi-front-wars.html>